



كلمة لبنان

تلقبها

الآنسة مايا داغر

أمام اللجنة الثالثة

البند ٦٤: "تعزيز حقوق الطفل وحمايتها"

نيويورك في ١٤/١٠/٢٠١٦

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

***Permanent Mission of Lebanon to the United Nations  
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017***

السيدة الرئيسة،

يسرني بداية أن أشكر الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة على التقارير المعدة تحت البند ٦٤ من جدول أعمال هذه اللجنة.

السيدة الرئيسة،

بين الدورة ٧٠ والدورة ٧١ للجمعية العامة فاصل مرعب من الأرقام: ملايين الأطفال ضحايا العنف المسلح، والإرهاب والفقر والجوع والتشرد. وملايين من اللاجئين والنازحين، ومئات تبتلعهم أمواج المتوسط. والأهم أن أعداداً أعدداً منهم متمسكون بكل ما للطفولة من قوة في الصمود: الأمل بغد أفضل.

وأيضاً بين الدورة ٧٠ والدورة ٧١ للجمعية العامة فاصل مليء بالوعود، وإدراك دولي بضرورة التعاون والعمل الفوري من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل وإنقاذ أجيال مهددة بالضياع.

فقد شهد العام المنصرم مبادرات دولية عديدة وفي أكثر من مجال، من المناخ إلى العمل الإنساني، واللجوء، والهجرة، والتعليم، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، تحت شعار "عدم ترك أحد خلف الركب"، واعتمدت قرارات عديدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكلها تصب في هدف إنشاء عالم "صالح للأطفال" كذاك الذي أقرّ إنشاؤه منذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢.

وقد شارك لبنان في هذا الجهد العالمي، ودعمه، إيماناً منه بأن حقوق الطفل هي حجر الأساس لبناء مجتمعات تعددية، منفتحة، مبنية على الاحترام، والعدل والمساواة وسيادة القانون.

السيدة الرئيسة،

تنصّ مقدمة الدستور اللبناني على أن لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الانسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

فقد صدق لبنان على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل، لا سيما منها اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، واتفاقية العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالسن الأدنى لعمل الأطفال ورقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، إضافة إلى بروتوكول منع ومعاينة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وأبرم عدد من الاتفاقيات القضائية الثنائية حول التعاون القضائي في بعض المسائل العائلية.

وأصدر لبنان العديد من القوانين والمراسيم والقرارات تعنى بنواح عديدة من حياة الطفل كالتربية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والصحة والرفاه والحماية والإعاقة وعدالة الأحداث، ويعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات دولية المختصة والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني على تطوير السياسات العامة لتحسين الظروف الحياتية للأطفال اللبنانيين وسائر الأطفال المقيمين على الأراضي اللبنانية والحدّ من المخاطر والمشاكل التي يواجهونها.

ويؤكد لبنان على أولوية التعليم في تعزيز وحماية حقوق الطفل، حيث أنه بوابة الخلاص من خطر الانحراف، والتطرف والتجنيد، كما أنه الوسيلة لمكافحة بعض أشكال العنف والاتجار بالأشخاص، ونشر التوعية للحد من ظواهر زواج الأطفال، إضافة إلى مكافحة بعض أشكال التمييز والتعصب وكره الأجانب وتسلط الأقران. ويأسف لبنان أن يكون تمويل التعليم في المساعدات الإنسانية لا يتخطى عالمياً نسبة الـ ١٢% ويرى ضرورة تصويب تلك المعادلة من أجل تمكين مئات الآلاف بل الملايين من الأطفال والمراهقين وتحسينهم لبناء مستقبل أفضل.

وقد كرّس لبنان التعليم للجميع في صلب سياسته لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفشية على أراضيه بفعل تدفق أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ فلسطيني وسوري، نصفهم دون الثمانية عشر من العمر. ولا بدّ من التذكير في هذا الصدد بأن تلك الأزمة الإنسانية المتفاقمة، تضع لبنان أمام تحدّ وجودي خطير، لا سيما بالنسبة إلى جهوده التنموية المحققة على مدى عقود، ناهيك عن تلك التي يصبو إلى تحقيقها.

وإذ يرحب لبنان بوقوف المجتمع الدولي إلى جانبه ودعم وكالات الأمم المتحدة وإجهزتها له، فهو يؤكّد على ضرورة مضاعفة الجهود وتقاسم الأعباء والتزام الجهات المانحة بتعهداتها، من أجل مساندته كدولة مضيئة وتمكينه من الوفاء بالتزاماته وتحقيق تطلعاته في مجال حقوق الانسان والتنمية المستدامة.

وشكراً.